ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بحث في القانون العام بعنوان :

الأسباب الموجبة لتفكيك نفوذ الدولة العميقة داخل مؤسسات الدولة في لبنان

The Justifications for Dismantling the Influence of the Deep State within State Institutions in Lebanon

الباحث: ايمن محمد قاسم

Ayman Mohamad kassen

الجامعة الإسلامية في لبنان – خلده 2026

Ayman.kassem332@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 1 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 28 / 2 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث : بناء الدولة المنشودة في لبنان يتطلب تحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والمجتمع. إن هذه الدولة يجب أن تكون دولة مدنية، عادلة، ديمقراطية، وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة، فالدولة المنشودة في لبنان يجب أن تعتمد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو السياسية. لهذا، يجب إلغاء النظام الطائفي القائم حاليًا والذي يوزع السلطة على أساس الانتماءات الدينية، واستبداله بنظام مدني يقوم على أساس الكفاءة والمساواة في الحقوق والواجبات. في هذا الإطار، يجب أن يتمتع المواطنون بحقوقهم السياسية والاجتماعية بشكل عادل بعيدًا عن المحاصصة الطائفية ، كما أن تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان هو تحدٍ كبير بسبب تعدد الطوائف السياسية والعرقية.

الكلمات ألإفتتاحية: الدولة العميقة – الدولة الحديثة – الدولة المدنية – الطائفية – مبدأ المساواة – العدالة وإلغاء المحسوبية– الدولة الدستورية المنشودة – نفوذ المصارف – زعماء الطوائف .

Research Abstract:

Transitioning to the modern civil state is not merely a political choice, but rather a civilizational and national path that transcends sectarian divisions. It reformulates the relationship between the individual and the state based on justice, equality, and transparency. This is a state that elevates the law to a supreme reference and instills within the citizen’s consciousness the meaning of responsibility and national duty, ensuring that institutions become true guardians of rights rather than just formal mechanisms.

The goal of building a modern constitutional civil state is to transform visions into reality and hopes into actions, allowing the state to become a living entity capable of facing contemporary challenges and anticipating the future. This state serves as the true guarantor of national cohesion, the protector of individual and collective rights, and the catalyst for sustainable social and economic growth. It is not merely a theoretical project limited to ambition, but a practical and spiritual framework for the nation that unites national unity with social diversity, and just law with social justice. It aligns active institutions with conscious citizenship, so the state may become a platform for policy innovation, problem-solving, and the embracement of a comprehensive national project.

Key Terms: Deep State, Modern State, Civil State, Political Sectarianism, Administrative Decentralization , Representation in Governance and Administration, Senate, Civil Service Law

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة: يُعدّ الخروج من الدولة العميقة في لبنان أمرًا بالغ الأهمية، ليس فقط من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة، بل أيضًا من أجل الحفاظ على كيان الدولة نفسها. فالدولة العميقة تُشكل شبكة معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسيطر على مفاصل الدولة، وتُعيق أيّة محاولات جادة للإصلاح والتغيير. ولأنّ هذه الظاهرة تُعتبر من أبرز العقبات أمام قيام دولة ديمقراطية حديثة، فإن هناك مجموعة من الأسباب والضرورات التي تجعل التخلص منها أمرًا لا مفرّ منه: تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ،انعدام الثقة بالقطاع المصرفي، الفساد في الصفقات والعقود الحكومية، غياب التخطيط الاقتصادي السليم،انهيار الخدمات الأساسية، ضعف مؤسسات الدولة وسيادة القانون، القضاء غير المستقل،الأجهزة الأمنية كأدوات لحماية الطبقة الحاكمة،غياب المحاسبة، تعطيل العملية الديمقراطية. من هنا فإنّ التأثير السلبي على السيادة الوطنية، ووضع لبنان كرهينة للمصالح الخارجية واحدة من أخطر تأثيرات الدولة العقيمة، حيث أنها تجعل الدولة خاضعة لمصالح إقليمية ودولية بدلًا من أن تكون مستقلة في قراراتها، ومن أبرز مظاهر ذلك التبعية للخارج فالقوى الحاكمة في لبنان تعتمد على دعم خارجي لضمان بقائها في السلطة، ما يجعل البلاد عرضة للضغوط الخارجية، وتحويل لبنان إلى ساحة صراع إقليمي بسبب النفوذ الكبير للدولة العميقة – الهشة، وقد أصبح لبنان جزءًا من الصراعات بين المحاور الإقليمية والدولية، كذلك إضعاف الجيش والمؤسسات الأمنية حيث يتم تقييد دور الجيش اللبناني بحيث لا يُمكنه التّصرّف بحريّة لضبط الأمن والاستقرار الداخلي.

أهمية الموضوع :إن الطائفية والتوافقية تقفان حجر عثرة أمام إحتمالات بناء دولة حديثة، ومن أهم العقبات سيطرة قطاعات عديدة داخل الدولة على قرارات الدولة التي يجب أن تكون بيد السلطات الشرعية، النظام السياسي الطائفي الفاسد والمفسد، والذي لا يولد إلا الأزمات والحروب،إن خطر الطائفية على وجود لبنان يوازي الخطر الصهيوني، لقد أعاقت الطائفية بناء الدولة الحديثة ووضعنا في الدولة العميقة والعقيمة. فيجب ان نكون في دولة حديثة متطوره، تفرض سيادة القانون وتحرك أليات وعدالة الدولة في آن معا، وتكون الإداره العامه كفوءة ونزيهة ومرنة، دولة مدنية تحكم نفسها بنفسها وتستمد شرعيتها من المواطن بمعزل عن أية إنتماءات دينية أو عرفية أو أيديولوجية أو طبقية فالشعب وحده مصدر السلطات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإشكالية الأساسية : كيف يمكن التخلص من سيطرة الدولة العميقة على أركان الدولة في لبنان

منها تتفرع الأسئلة التالية :

2 – ما المقصود بالدولة العميقة، والدولة الحديثة ، وما الفرق بينهما ؟

1 – كيف يمكن تفكيك نفوذ الدولة العقيمة ؟

3 – ما هي مرتكزات الدولة الدستورية الحديثة ؟

الفرضيات :

1 – الدولة التي يسيطر عليها الطائفية وألإرتهان للخارج تزول بالدولة المدنية الحديثة دولة العدالة والمساوة.

2 – إن الوصول الى الدولة الدستورية في لبنان يعني بناء دولة القانون والمؤسسات ودولة المواطنة .

3– إن تحقيق المواطنة في المجتمع اللبناني التعددي يزيل الفوارق بين اللبنانيين وتطبيق سيادة القانون

مناهج البحث : منهج وصفي – تحليلي – إستقرائي – إستنباطي يصنع الحلول .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأوّل: الدّولة العميقة في لبنان

يعود تاريخ الدولة العميقة في لبنان إلى جذور عميقة في النظام السياسي الطائفي، والذي تأسّس عليه البلد هذا النظام، والذي يهدف إلى ضمان تمثيل جميع الطوائف، وقد تحوّل مع مرور الوقت إلى أداة لتقاسم السلطة والموارد بين النخب السياسية، ما أدّى إلى المحاصصة والفساد، ولقد ساهمت الحروب والصراعات المتتالية التي شهدها لبنان في تعميق هذه الاختلالات[1]، حيث أضعفت المؤسسات الحكومية وزادت من حدّة الفساد كما أنّ التدخّلات الخارجية في الشؤون اللبنانية ساهمت في تعميق الانقسامات السياسية وإضعاف الدولة، ويعتبر الفساد الإداري أحد أبرز مظاهر الدولة في لبنان، ويواجه لبنان أزمات اقتصادية متتالية، حيث يعاني من ديون عامة متراكمة، وتضخّم مرتفع، وبطالة متزايدة، ولقد أدّت هذه الأزمات إلى تدهور الأوضاع المعيشيّة للمواطنين، وإلى انهيار العملة الوطنية، كما أنّ الأزمات الاقتصادية أدّت إلى تزايد الفقر والبطالة، وإلى تفاقم الأزمات الاجتماعيّة. ولكن الأمل يبقى قائمًا في قدرة الشعب اللبناني على تحقيق التغيير، ويتطلّب تحقيق الإصلاح تضافر جهود جميع اللبنانيين، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي، يمكن للبنان أن يتجاوز أزمته، وأن يبني مستقبلًا أفضل لأجياله القادمة، وبالتالي سوف نعالج هذا المطلب من خلال فرعين: ألفرع الأوّل: مفهوم الدولة العميقة في لبنان ،ألفرع الثاني:الفاعلون في الدولة العميقة .

الفرع الأوّل: مفهوم الدولة العميقة في لبنان

تعتبر "الدّولة العميقة" مفهومًا سياسيًّا يعبّر عن شبكة معقّدة من القوى غير المرئيّة الّتي تسيطر على المؤسّسات الرّسميّة وتتدخّل في القرار السّياسيّ بشكل غير مباشر، بعيدًا عن أعين العامّة. وتعدّ ظاهرة الدّولة العميقة من أبرز الإشكاليّات الّتي تواجه بناء الدّولة الحديثة في لبنان، حيث تشكّل تحدّيًا خطيرًا لمبدأ سيادة المؤسّسات الشّرعيّة، ولمشروع قيام دولة القانون والمواطنة. فالدّولة العميقة، بطبيعتها، تقوم على وجود شبكة من المصالح المتشابكة الّتي تتحرّك في الخفاء، وتفرض إرادتها على القرار السّياسيّ والمؤسّسات الدّستوريّة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(1) : وليد فياض، لبنان الكبير بين الطموح الوطني والتقسيم الطائفي، دار الفارابي 1998، ص. 89 .

دون أن تكون خاضعة للمساءلة أو الرّقابة، ففي الحالة اللّبنانية، تجد الدّولة العميقة بيئة خصبة للنّمو والتّجذّر، نظرًا إلى خصوصيّة النّظام الطّائفيّ وتركيبته المعقّدة الّتي تشجّع على ولاء المواطنين لزعاماتهم الطّائفيّة والمذهبيّة أكثر من ولائهم للدّولة[2]. كما أنّ التّدخّلات الإقليميّة والدّوليّة في الشّأن اللّبنانيّ، إلى جانب الأزمات المتتالية الّتي عرفها البلد منذ نشأته، أسهمت في تعزيز حضور هذه الشّبكات العميقة داخل مختلف مفاصل الدّولة. وهذا الواقع جعل من الدّولة العميقة لاعبًا أساسيًّا يتحكّم بمسار الحياة السّياسيّة، ويعيق جهود الإصلاح، ويفرغ الدّيمقراطيّة من مضمونها الحقيقيّ، من هنا فإنّ المرتكزات الّتي تقوم عليها الدّولة العميقة في لبنان متعدّدة ومعقّدة، تتداخل فيها الأبعاد السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة بشكل يجعل من محاربتها عمليّة بالغة الصّعوبة، ولا يمكن فهم الأزمة اللّبنانيّة الرّاهنة بمعزل عن دراسة هذه المرتكزات وفهم آليات عملها، لما لذلك م ن أهميّة قصوى في أيّ محاولة جديّة لإعادة بناء الدّولة على أسس حديثة وعادلة، وتتجسّد مرتكزات الدّولة العميقة في لبنان في مجموعة من العوامل الّتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكّل واقعًا سياسيًّا معقّدًا[3]، يعوق الإصلاحات ويُبقي على حالة من الجمود في المؤسّسات الحكوميّة.

لطالما شكّل مفهوم "الدولة العميقة" إطارًا تحليليًّا مهمًّا لفهم ديناميات السلطة في الأنظمة السياسية الهشة أو المأزومة، حيث لا تعكس المؤسسات الرسمية وحدها موازين القوى الفعلية، بل تُمارس السلطة الحقيقية خلف الكواليس من قبل فاعلين غير رسميّين يمتلكون النفوذ والقدرة على توجيه القرار السياسي وفق مصالحهم الخاصة. وفي السياق اللبناني، يبدو هذا المفهوم شديد الإلحاح، إذ إن بنية النظام السياسي ما بعد الاستقلال، وخصوصًا بعد اتّفاق الطائف، قد أنتجت تراكبًا بين الدولة الرسمية والدولة الموازية، أو ما يُسمّى بالدولة العميقة.فلبنان، الذي وُصف مرارًا بأنه "دولة بلا دولة"، هو نموذج فريد لدولة تعاني من هشاشة مؤسساتها الرسمية، وتفكّك ولاءاتها، وتعدّد مراكز القرار فيها، ما يجعل منها كيانًا مسلوب الإرادة في كثير من الأحيان. إن السلطة في لبنان لا تُمارَس من داخل مؤسسات الدولة، كما يفترض في الأنظمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الديمقراطية، بل تُدار في الغالب من خارجها، من خلال زعامات طائفية، ومصالح مالية، وأجهزة أمنية متشابكة الولاءات، وإعلام مسيطر عليه من قبل قوى النفوذ نفسها[4].

(2) :عبيد، حسين. الدولة العميقة والدولة العقيمة في لبنان: جدلية التعطيل والتفكك ، بيروت: دار الفارابي، 2024، ص. 97.

(3): فؤاد معلوف، الدولة العميقة في لبنان: الطائفية والفساد، دار النهار للنشر، 2018، ص. 134

(4) : طلال حطيط ، الدولة العميقة في لبنان، تقاطع السياسة والأمن والطوائف، بيروت، دار الفارابي،2020 ، ص. 74.

هذا التشابك المعقد يجعل من الدولة العميقة في لبنان نموذجًا خاصًا، حيث تتداخل مصالح النخب التقليدية مع مصالح قوى إقليميّة ودولية، ما يمنحها قدرة على عرقلة أيّ إصلاح جدّي يهدّد منظومتها. وبالتالي، فإنّ فهم الدولة العميقة في لبنان يتطلب إدراك طبيعة التوازنات الطائفية والتحالفات الإقليمية، ودور الفاعلين الخفيّين الذين يحركون خيوط اللعبة السياسية من وراء الستار.في الدولة العميقة[5] مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات التي تمتلك تأثيرًا كبيرًا على السياسات الحكومية والقرارات السياسية، ولكنّهم ليسوا جزءًا رسميًّا من السلطة المنتخبة أو الظاهرة، وتشمل هذه الفئة عادة شخصيات مؤثرة في مجالات مثل الأجهزة الأمنية ، والجيش، والمخابرات، فضلًا عن بعض القيادات الدينية أو الإقتصادية . ففي لبنان تشكل الدولة العميقة مزيجًا من القوى السياسية والدينية التي تتحكم في مجريات الأمور خلف الستار بعيدًا عن السلطة الرسمية المنتخبة، وتلعب هذه القوى دورًا مؤثّرًا في صنع القرار ويتدخل فيه الجانب السياسي مع الجانب الديني، حيث يتوزّع النفوذ بين الطوائف المختلفة والمجموعات السياسية التي تمثّلها.

الفرع الثاني : الفاعلون في الدولة العميقة

الفاعلون في القرار السياسي:

تُعد الأحزاب السياسية اللبنانية من أبرز الفاعلين السياسيين الذين يشاركون في صياغة القرار السياسي داخل الدولة العميقة اللبنانية. فبفعل النظام الطائفي التوافقي، تحوّلت الأحزاب إلى أذرع طائفية تمثل الطوائف في السلطة، وتشارك في تقاسم النفوذ والثروات، ما جعلها جزءًا جوهريًا من شبكة الدولة العميقة. ففي الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، يُفترض أنّ الأحزاب تقوم بدور الوسيط بين الشعب والسلطة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لكن في لبنان، وبسبب الطائفية السياسية، تحوّلت الأحزاب إلى أدوات تحكم في النظام من الداخل[6]، وتتحالف مع المؤسّسات الأمنية والاقتصادية والدينية والإعلامية، ما يعزّز فكرة "الدولة العميقة.

(5) : حسين عبيد، جدليات الدولة والطائفة في لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص. 122.

(6): جورج قرم ، السياسة والطائفة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت 2018، ص. 87.

وتُعتبر الأحزاب اللبنانية جزءًا جوهريًا من تركيب الدولة العميقة، حيث يتوزّع النفوذ والسلطة والثروة بينها وفقًا لموازين القوى الطائفية والسياسية والإقليمية. وهذا التشابك بين الحزبي والطائفي والاقتصادي والأمني يجعل أيّة محاولة لبناء دولة مدنية حديثة في لبنان تصطدم أوّلًا بتفكيك هذه البنية العميقة، وهو ما لم يحصل حتّى اليوم. إنّ الفاعلون في القرار السياسي في الدولة العميقة اللبنانية:

زعماء الطوائف والقوى السياسية: حيث يشكّل زعماء الطوائف النواة الصلبة للفاعلين في القرار السياسي اللبناني، ويعتمدون على الزبائنية السياسية، وهي شبكة خدمات تقوم على تقديم المنافع للأتباع مقابل الولاء السياسي، ويتحكمون في تعيينات الوظائف العامة، وتوزيع المشاريع الإنمائيّة، وحتّى رسم السياسات المالية والاقتصادية.

الأجهزة الأمنية والعسكرية: تلعب المؤسسات الأمنية، مثل الأمن العام، والمخابرات، وقوى الأمن الداخلي، دورًا محوريًا في حماية النظام السياسي القائم ، وغالبًا ما تكون هذه الأجهزة مقسّمة ولاءً بين القوى السياسية المختلفة، ما يجعلها جزءًا من بنية الدولة العميقة، بدلًا من أن تكون أدوات لتنفيذ القانون. كما أنّ بعض الأجهزة الأمنية تمارس نفوذها في ملفات مثل التعيينات القضائية والأمنية، وملفات الفساد والتهرب.

رجال الأعمال وأصحاب المصالح الاقتصادية:

يمثل كبار رجال الأعمال والمصارف شريكًا أساسيًا في الدولة العميقة، عبر التمويل السياسي والانتفاع من الصفقات العمومية، وتُرسي الشراكة بين المال والسياسة في لبنان دعائم اقتصاد ريعيّ يكرّس الزبائنية، بدلًا من اقتصاد إنتاجيّ يخدم المصلحة العامة، إنّ نموذج "الرأسمالية الطائفية" في لبنان يُعتبر أحد أبرز تجليات هذه العلاقة بين السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال[7] .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإعلام الموجّه: تلعب المؤسسات الإعلامية، المملوكة في غالبيّتها لزعماء سياسيّين أو رجال أعمال مرتبطين بهم، دورًا في توجيه الرأي العام والتأثير على القرارات السياسية، فالإعلام اللبناني ينقسم على أسس طائفية وسياسية، ما يجعله أداة للدولة العميقة في صناعة الشرعية الإعلامية للنظام القائم.

(7) : معتز الخطيب (تحرير)، "مأزق الدولة بين العلمانيين والإسلاميين"، 294دار جسور، بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص. 294.

القوى الخارجية : نظرًا لحساسية موقع لبنان الجغرافي وتعدّد الاصطفافات السياسية، تلعب القوى الخارجية دورًا فاعلًا في القرار السياسي اللبناني، ويرتبط كل فاعل سياسي داخلي تقريبًا بجهة إقليمية أو دولية، تقدّم له الدعم السياسي والمادي، وتستخدمه لتحقيق مصالحها.

تشكّل الدولة العميقة في لبنان عقبة بنيوية أمام بناء دولة القانون والمؤسسات. ولا يمكن لأيّ مشروع إصلاحي أن ينجح دون تفكيك هذه الشبكة المتشابكة من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية، وهذا يتطلب تعزيز استقلالية القضاء، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية على أسس مهنية، وضع سياسة اقتصادية إنتاجية بدلًا من الاقتصاد الريعي، وتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية.

الفاعلون في القرار الديني:

يمثل النظام اللبناني نموذجًا فريدًا من التداخل بين الدين والدولة، حيث لم يعد الفاعل الديني مجرد مرجعية روحية، بل تحوّل إلى شريك أساسي في القرار السياسي، ومتحكّم رئيسي في البنية القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وتستند هذه الورقة إلى تحليل النصوص القانونية اللبنانية، وتفكيك أدوار رجال الدين في تكوين "الدولة العميقة"، مع ربطها بالتاريخ السياسي اللبناني وبنية النظام الطائفي عى عكس الدول المركزية، فالدولة العميقة في لبنان ليست جهازًا أمنيًا أو بيروقراطيًا موحّدًا، بل شبكة معقدة من القوى الدينية والسياسية والاقتصادية والمخابراتية، متداخلة بشكل شبه فيدرالي، فالطوائف الدينية ليست مجرّد مكوّنات اجتماعية، بل تتحكّم بـ :القضاء الديني، الأحوال الشخصية، جزء من التشريعات الاجتماعية، شبكات الخدمات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(تعليم – صحّة – مساعدات اجتماعية)، ومفاوضات السلطة في تشكيل الحكومات وانتخاب الرؤساء، كما في العلاقات الخارجية (خاصة مع الدول الراعية لكلّ طائفة).

من هنا فإنّ الفاعلين الدينيّين الأساسيّين وأدوارهم هم:

المرجعيات السنية: مثل دار الفتوى التي يتزعّمها مفتي الجمهورية اللبنانية، وهذه المرجعيات تلعب دورًا كبيرًا في تحديد التوجهات السياسية لأهل السنة، دار الفتوى (السنة)، والّتي تأسّست في العهد العثماني، واستمرّت كمرجعية دينية رسمية للسنة بعد الاستقلال.

المرجعيات الدينية الشيعية: يقودها المرجعية الدينية العليا في لبنان المتمثلة بالمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ومرجعيات أخرى مؤثرة مثل حزب الله الذي يتبنى إيديولوجية إيرانية[8]، وبالتالي فله دور في تشكيل السياسة اللبنانية. ألمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى تأسس عام 1969 بضغط من الإمام موسى الصدر لتوحيد المرجعية الشيعية.

المرجعيات المسيحية: الكنيسة المارونية، برئاسة البطريرك، وهي تلعب دورًا مهمًا في التأثير على السياسة اللبنانية، خاصة مع ارتباط الكنيسة بالمؤسسات السياسية التقليدية، فالبطريركية المارونية تاريخها مرتبط بقيام لبنان الكبير، وكانت دائمًا لاعبًا أساسيًا في رسم الحدود الوطنية والسياسية.

المجلس الأعلى لطائفة الروم الأرثوذكس، من أدواره: الدفاع عن الحصص الوظيفية للطائفة، التنسيق مع الأحزاب الأرثوذكسية (التيار الوطني الحر– الحزب السوري القومي– شخصيات مستقلة)، وقد لعب دور الوسيط بين المسلمين والمسيحيين في الأزمات.

المجلس الإسلامي العلوي، من أدواره حماية التمثيل العلوي في الوظائف، التواصل مع سوريا، إدارة الأوقاف والمؤسسات الاجتماعية العلوية.

المجلس المذهبي الدرزي، هو الهيئة الرسمية التي تمثّل الطائفة [9]، وتمّ تنظيمه قانونًا بموجب قانون صادر عام 2006، بعد صراع طويل لتحديد من يتولّى المرجعية الروحية والتنظيمية للطائفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتعمل الدولة العميقة الدينية في لبنان من خلال آليات التأثير التالية:

– المزاوجة بين السياسة والدين، حيث أنّ كلّ زعيم سياسي طائفي يستند إلى غطاء ديني، وكلّ مرجعية دينية تحتاج إلى تحالف مع حزب سياسي لضمان نفوذها.

– الخدمات والزبائنية، المؤسسات الدينية تؤمّن التعليم والصحة والمساعدات[10]، ما يجعل الناس مرتهنين لها، فمن يحصل على مساعدات دينية، يلتزم بخياراتها السياسية.

(8) : أنطوان مسرّة، النظام الطائفي في لبنان، ص. 45 ، دار النهار، بيروت، 2008، ص. 45.

(9) : قانون القضاء المذهبي الدرزي ، 1962.

(10) : عبد الحليم فضل الله، الاقتصاد السياسي للطوائف، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2016، ص 120.

– الانتخابات، الفتاوى والتوجيهات الدينية تحسم نتائج الانتخابات، رجال الدين ينسّقون لوائح انتخابية كاملة.

– التشريع البرلماني، الكتل الطائفية تمنع أيّ تعديل في قوانين الأحوال الشخصية، الحفاظ على "الفيتو الديني" في أيّ نقاش حول الزواج المدني أو الحقوق الشّخصية.

فالدولة العميقة في لبنان ليست جهازًا عسكريًا سريًا بل "مجلس طوائف" خفيًّأ، حيث الفاعلون الدينيون هم ضباط الصف الأول. والقرار الديني هو قرار سياسي مقنّع، فالدولة العميقة الدينية تضمن استمرار الطائفية كأداة سيطرة، وما لم يُفصل الدين عن السياسة، ستبقى الدولة العميقة الدينية هي الحاكم الفعلي للبنان، فالنصوص القانونية المرتبطة بدور الطوائف في لبنان، ومنها: الدستور اللبناني (الصادر عام 1926 والمعدّل بعد الطائف 1990)، لبنان ليس دولة مدنية، ولا حتى دولة طائفية تقليدية، بل هو تحالف بين دولة رسمية ضعيفة ودولة عميقة دينية متماسكة، ورجال الدين في لبنان ليسوا مجرّد فاعلين دينيين، بل رؤوس حربة في السياسة والاقتصاد والأمن، ما يجعل أيّة محاولة لبناء دولة حديثة مرهونة بمواجهة صريحة مع هذه الطبقة الدينية المتجذّرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني : أصحاب القرار الاجتماعي – الاقتصادي

يمرّ لبنان بأزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، تعود جذورها إلى نظام سياسي واقتصادي شديد التعقيد، وتتحكّم فيه قوى نافذة تُعرف بـ"الدولة العميقة"، وهذه الدولة العميقة ليست مجرّد فكرة نظرية، بل هي شبكة مترابطة من السياسيين، المصرفيّين، رجال الأعمال، الزعماء الطائفيين، والإعلاميين الذين يتحكّمون بمفاصل القرار الاقتصادي والاجتماعي، متجاوزين السلطة الرسمية. وفي هذا البحث، سنستعرض مفهوم الدولة العميقة في لبنان، ونتناول بالتفصيل الجهات الفاعلة فيها، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع استعراض سبل تفكيك هذه المنظومة لاستعادة دور الدولة. الدولة العميقة في لبنان تشير إلى الشبكات غير الرسمية من الأشخاص والمؤسسات الذين يمتلكون نفوذًا كبيرًا في السياسة والاقتصاد، ويتحكّمون في بعض مفاصل الدولة بعيدًا عن السلطة الرسمية[11].

(11): حسين عبيد، القانون الدستوري العام، دار البيان العربي،2022، ص. 587.

ففي السياق اللبناني، يتكون أصحاب القرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة العميقة من مجموعة من الفاعلين الرئيسيين مثل :

-المصارف وكبار المودعين:

شكّلت المصارف اللبنانية لاعبًا رئيسيًا في صياغة السياسة الاقتصادية منذ التسعينيات، عبر تمويل الدولة بفوائد مرتفعة مقابل أرباح ضخمة، أدّت السياسات النقدية لمصرف لبنان، خصوصًا "الهندسات المالية"، إلى تحويل القطاع المصرفي إلى أداة لاستغلال أموال المودعين، عند وقوع الأزمة عام 2019، وقد اتّضح أنّ كبار المودعين تمكّنوا من تحويل أموالهم إلى الخارج، بينما علق صغار المودعين في أزمة السّيولة.

-احتكارات رجال الأعمال والقطاع الخاص:

رجال الأعمال والمستثمرون: مجموعة من رجال الأعمال الذين يمتلكون مصالح اقتصادية كبيرة في قطاعات متعدّدة مثل النفط، والعقارات، والطاقة، والاتصالات، وقطاع النقل، وهم من الأفراد الذين يساهمون في تحديد السياسات الاقتصادية. ويسيطر عدد محدود من العائلات ورجال الأعمال على القطاعات الحيوية مثل الاتصالات، الطاقة، المواد الغذائية، والنقل، ويتمّ منح العقود الحكومية والصفقات الكبرى لمؤسّسات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تابعة لهذه النخب، ما يمنع أيّ منافسة فعلية[12]، وقد أدّى هذا الاحتكار إلى ارتفاع الأسعار، وضعف الإنتاج المحلّيّ، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، ما ساهم في استنزاف احتياطات العملات الأجنبيّة.

أما أصحاب القرار الاجتماعي في الدولة العميقة:

-المؤسسات التربوية والتعليمية:

يعاني قطاع التعليم من انقسام بين المدارس والجامعات الخاصة (المملوكة لجهات دينية وسياسية) والتعليم الرسمي الضعيف والمهمّش[13]، وتستخدم بعض المؤسسات التربوية لترويج أجندات طائفية بدلًا من تعزيز الهوية الوطنية، وغياب التخطيط والإصلاحات أدّى إلى هجرة العقول والكفاءات، ما ساهم في تراجع لبنان على المستوى العلمي والاقتصادي.

(12) : حسان حلاق ، الدولة العميقة في لبنان ،دتر النهار للنشر ،بيروت، 2022، ص. 78 .

(13): سمير قصير، اللبنانيون والسلطة ، دار البيان العربي 2021، ص. 32.

-النظام الصحي والمستشفيات:

تتحكم المؤسسات الطائفية والخيرية المدعومة سياسيًا بنسبة كبيرة من المستشفيات، ما يجعل الحصول على الرعاية الصحية مشروطًا بالولاء السياسي أو الطائفي[14].

-الإعلام والتأثير الاجتماعي:

بعض وسائل الإعلام تُعتبر من القوى المؤثرة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه لصالح القوى السياسية والاقتصادية، ومعظم وسائل الإعلام اللبنانية مملوكة إما لأحزاب سياسية أو رجال أعمال مرتبطين بالسلطة، ويتمّ التحكّم في الخطاب الإعلامي بحيث يتمّ التلاعب بالرأي العام، وحجب المعلومات التي تضرّ بمصالح الدولة العميقة، كما أنّ انتشار الأخبار الزائفة والدعاية السياسية ساهم في استمرار الانقسامات الطائفية ومنع أيّ تغيير جذريّ في النّظام.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-**الزعماء السياسيون والطائفيون:** الذين يمثلون مختلف الطوائف والمناطق في لبنان. هؤلاء الزعماء يملكون تأثيرًا قويًا على قرارات الدولة، سواء من خلال تحالفاتهم أو من خلال النفوذ السياسي والمالي .

-**الجيش والأجهزة الأمنية:** تلعب القوى الأمنية دورًا في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، ولكنها أيضًا جزء من النظام غير الرسمي الذي يساهم في اتّخاذ القرارات، خصوصًا في فترات الأزمات.

المنظمات الدولية والشركات الأجنبية: في ظلّ تبعيّة لبنان الاقتصادية والسياسية، تلعب بعض المنظمات الدولية، مثل البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، دورًا في تحديد السياسات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع أصحاب القرار المحلّي، والتداخل بين هذه القوى يساهم في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي في لبنان، حيث تكون القرارات الاقتصادية والاجتماعية غالبًا محكومة بتوازنات سياسية وطائفية معقّدة.

(14) :زياد علوش، "لبنان: التنمية آفاق وتحديات ، دار الفارابي، ص. 120.

المطلب الثاني : ضرورات الانتقال من الدوله العميقة الى الدوله الحديثة

لتحقيق الانتقال الفعلي من الدولة العميقة إلى الدولة الحديثة، يجب تبنّي مجموعة من الإصلاحات:

الفرع الأوّل : تحقيق المساواة وإلغاء المحسوبيّات والمحاصصة

تعدّ المساواة، وإلغاء المحسوبيات، والمحاصصة من العناصر الأساسية التي يجب العمل على تحقيقها لتجاوز نموذج الدولة الهشة[15] وتحقيق الانتقال نحو دولة حديثة فعّالة ومستدامة. فتحقيق المساواة والقضاء على المحسوبيات في لبنان يعدّ تحديًا كبيرًا نظرًا للطبيعة الطائفية والسياسية المعقّدة التي تحكم النظام اللبناني، ومع ذلك، يمكن اعتماد استراتيجيات محدّدة لتخطّي هذه العقبات وتحقيق تطوّر نحو دولة حديثة قائمة على الكفاءة والمساواة.

1-تحقيق المساواة

المساواة هي حجر الزاوية في بناء دولة حديثة ومستقرّة، وإنّ الدولة الهشة عادة ما تكون متمركزة حول فئة أو طبقة معيّنة، حيث يتمّ تهميش الآخرين بسبب التمييز على أساس الدين أو العرق أو الانتماء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسي. في الدولة الحديثة، فالمساواة تعني أنّ جميع الأفراد لديهم نفس الحقوق والفرص بغضّ النّظر عن خلفيّاته.

أهمية المساواة في الدولة الحديثة:

-تحقيق العدالة الاجتماعية[16]: المساواة بين المواطنين تؤدي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

-تعزيز المشاركة السياسية: عندما يشعر المواطنون بالمساواة، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على المشاركة الفعّالة في العملية السياسية واتخاذ القرارات.

-تحفيز التنمية الاقتصادية: المساواة توفّر بيئة مواتية لرفع مستويات الإنتاجية حيث يمكن لجميع الأفراد الاستفادة من الفرص بشكل متساوٍ.

(15): محمد عابد الجابري ، مفاهيم الدولة الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية، 2007، ص. 112 .

(16) : جون رولز، العدالة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية ،1971، ص. 98 .

2 - إلغاء المحسوبيات

المحسوبية هي ممارسات توزيع المناصب والمزايا بناءً على الولاء الشخصي أو الانتماءات السياسية أو العائلية بدلًا من الكفاءة والاستحقاق. في الدولة الهشة، تكون المحسوبية سمة بارزة في معظم مؤسّسات الدولة، مما يؤدّي إلى تقويض فاعلية هذه المؤسسات.

3 - إلغاء المحاصصة

المحاصصة هي توزيع المناصب أو الموارد في الدولة بناءً على التوزيع العرقي أو الطائفي أو السياسي، وليس على أساس الكفاءة أو الاستحقاق. في الأنظمة الهشة[17]، قد يتمّ تقسيم المناصب بناءً على هذه الاعتبارات، مما يؤدّي إلى تفشي الانقسامات داخل المجتمع وتدهور الوحدة الوطنية .

4- إصلاح النظام السياسي الطائفي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحقيق المساواة بين الطوائف: لبنان يعتمد نظامًا طائفيًا يوزع المناصب السياسية على أساس الطوائف الدينية. لتجاوز هذه المشكلة[18]، من هنا يجب أن يتم تبنّي إصلاحات سياسية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطائفية في تشكيل الحكومة والوظائف العامة .

5 – تعزيز استقلالية القضاء

–إصلاح النظام القضائي: من خلال تعزيز استقلال القضاء وتطبيق قوانين صارمة على القضاة[19]، يمكن ضمان أن جميع المواطنين يحصلون على محاكمة عادلة بغض النظر عن روابطهم السياسية أو الطائفية.

–تعزيز مؤسسات مكافحة الفساد: دعم المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وديوان التفتيش المركزي ليقوموا بمراقبة أعمال الحكومة وتنفيذ مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد [20].

(17): علي عبد الله، دور المحاصصة في إضعاف الدولة عام 2012، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت 2012، ص. 115.

(18) : زياد بارود، الإصلاح القضائي في لبنان ، دار النهار للنشر، 2015، ص. 78 .

(19) : جلال امين ، الدولة والسياسة في العالم العربي ، دار النهار للنشر ، 2002، ص. 98.

(20) : هشام شرابي, الطائفية السياسية في لبنان ، دار المشرق العربي، 2001، ص. 120.

6 – إصلاح الجهاز الإداري الحكومي

–تفعيل الحوكمة الرشيدة: تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة لضمان الرقابة المستمرة على كافة الممارسات الحكومية[21]، مع وضع أنظمة لحماية الموظفين الذين يكشفون عن الفساد أو المحسوبية .

7 – تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية

–توزيع عادل للموارد[22]: تحقيق المساواة يتطلب توزيع الموارد الوطنية بشكل عادل بين مختلف المناطق والطوائف في لبنان، خصوصًا في ظلّ الفروقات الكبيرة في الخدمات العامة بين بيروت وبقية المناطق .

–تشجيع النمو الاقتصادي الشامل: تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الدعم المالي والتقني، وتوفير فرص العمل للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الطائفية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-التعليم كأداة للمساواة: تطوير التعليم العام ليكون متاحًا للجميع بشكل عادل، مع إصلاح المناهج لتشمل ثقافة التعايش والتسامح بين جميع المكونات اللبنانية .

8- إشراك المجتمع المدني والناشطين في الإصلاحات

دور المجتمع المدني: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي والمساهمة في صياغة السياسات العامة، خصوصًا في المجالات المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة .

الضغط الشعبي على الإصلاحات: يجب أن يكون هناك حراك شعبي[23] يدعم هذه الإصلاحات من خلال التظاهرات السلمية والحملات الإعلامية التي تطالب بالقضاء على المحسوبيات وتفعيل المساواة في لبنان.

من خلال هذه الإصلاحات، يمكن بناء دولة حديثة تحترم الكفاءة والمساواة وتضمن حقوق جميع المواطنين، بغضّ النظر عن خلفياتهم الطائفية أو السياسية.

(21) : فؤاد أبو زيد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في لبنان ،2000، ص. 99.

(22): حسن ميقاتي ، المساواة الاقتصادية في لبنان ، 2013، ص. 80

(23) : سليم الحص ، السياسة والمجتمع المدني في لبنان ، 2011، ص. 113.

الفرع الثّاني : تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية

لبنان، كدولة ذات نظام سياسي وطائفي معقد، يواجه تحديات هائلة في مجال تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية. فمنذ تأسيس لبنان عام 1920، أصبح النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية أحد الأركان الأساسية لنظامه السياسي، ما أدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق، يُعد تحديث مؤسسات الدولة وإلغاء الطائفية من الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها لتعزيز فعالية الدولة اللبنانية وضمان استقرارها واستدامتها. إن طرق تحديث مؤسسات الدولة اللبنانية وإلغاء الطائفية يمكن عرضها كالتالي :

أ- تحديث مؤسسات الدولة

تحديث مؤسسات الدولة في لبنان يمثل ضرورة أساسية للتخلص من الهشة التي تعيشها البلاد. ويشمل التحديث إصلاح الجهاز الإداري، القطاع القضائي، القطاع الأمني، و القطاع السياسي[24].

ب- إصلاح الجهاز الإداري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من أهمّ أسباب تعطّل مؤسسات الدولة في لبنان هو الفساد الإداري وتعيين الموظفين على أساس الطائفية لذلك يجب إجراء إصلاحات شاملة تشمل إعادة هيكلة الوزارات لتصبح أكثر شفافية و استقلالية[25]، تعزيز التدريب و التطوير المهني للمسؤولين الحكوميين لضمان قدرتهم على إدارة المؤسسات بشكل فعّال.

ج- إصلاح القطاع القضائي

القطاع القضائي في لبنان يعاني من تدخّلات سياسية وطائفية تؤثّر على استقلاليّته. ومن المهمّ تعزيز استقلال القضاء من خلال إصلاح آلية تعيين القضاة بحيث يتمّ اختيارهم بناءً على الكفاءة والنزاهة وليس على أساس المحاصصة الطائفية[26]، إنّ إنشاء هيئات رقابية مستقلة للإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية وضمان حياد القضاء في النظر بالقضايا.

(24): ناصيف حتي، الإصلاح الإداري في لبنان،منشورات دار النهار، 2014 ، ص. 103 .

(25) : زياد بارود، إصلاح النظام الإداري في لبنان، منشورات دار الفارابي، 2013، ص. 100 .

(26) : جورج صليبا , القضاء اللبناني – أزمة أم إصلاح ، منشورات معهد الدراسات القانونية ،2008 ، ص. 120 .

د- إصلاح القطاع الأمني

يُعد القطاع الأمني في لبنان أحد أبرز الأدوات التي تستخدمها الدولة العميقة للسيطرة على السلطة.[183]أما إصلاح هذا القطاع فيجب أن يشمل إلغاء التداخل بين السياسة والأمن، وضمان أنّ الأجهزة الأمنية تعمل فقط لحماية المواطنين والحدّ من الفساد، كما تعزيز استقلالية الأجهزة الأمنية عبر تبنّي قوانين تضمن الرقابة الشعبية والبرلمانية.

هـ- إلغاء الطائفية السياسية

الطائفية تمثل العائق الأكبر أمام تحديث الدولة اللبنانية، حيث تُعدّ أساسًا للمحاصصة الطائفية وتؤدّي إلى عدم المساواة بين المواطنين. وإلغاء الطائفية في لبنان يتطلب خطوات عدة[27].

و- تعديل النظام الانتخابي: لبنان يعتمد على النظام الطائفي في توزيع المقاعد في البرلمان، وهو ما يعزّز المحاصصة الطائفية. ومن أجل إلغاء الطائفية[28]، يجب تعديل النظام الانتخابي ليكون نسبيًا حقيقيًا ويعكس التعددية السياسية بدلاً من الانتماءات الطائفية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إنّ إقرار قانون انتخابات يعتمد على النسبية بشكل كامل، مع تقليص حجم الدوائر الانتخابية لتمكين الأقليات من تمثيل نفسها بشكل عادل .

ز –إلغاء المحاصصة في التوظيف العام: يجب التخلص من المحاصصة الطائفية في التوظيف العام[29]. ويتمّ ذلك عبر إنشاء هيئة مستقلة لتعيين الموظفين في القطاعات الحكومية على أساس الكفاءة والقدرة، وليس بناءً على الانتماء الطائفي. وتطبيق معايير شفافة لاختيار المسؤولين الحكوميين وتحديد مواعيد التعيين بناءً على احتياجات الدولة .

(27) : الإصلاح القضائي في لبنان، منشورات معهد حقوق الإنسان اللبناني، 2017، ص. 95 .

(28): محمد شمس الدين ,إصلاح جهاز الأمن في لبنان ،ص. 105، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019، ص.105 .

(29): عادل طليس الإصلاح السياسي في لبنان: التحديات والطموحات ، ص. 85، منشورات دار الفارابي، 2017، ص. 85.

ح– تعزيز مفهوم الدولة المدنية: من المهم تغيير النظرة السائدة عن الدولة اللبنانية التي تُبنى على الانتماء الطائفي إلى دولة مدنية قائمة على المواطنة والمساواة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن انتمائهم الديني أو الطائفي، تطبيق برامج تعليمية تركز على المواطنة والتعايش بين الطوائف[30]، وكذلك إلغاء المناهج التعليمية الطائفية التي تعزّز الانقسام بين اللبنانيين.

ط– إشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح: من الضروري أن يتعاون المجتمع المدني مع القوى السياسية والإعلامية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة. ويساهم المجتمع المدني في توعية الجمهور بأهمية إلغاء الطائفية وتحديث مؤسسات الدولة عبر حملات توعية ومظاهرات سلمية[31] ، ودعم منظمات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ السياسات الحكومية والتأكد من الشفافية و المساءلة في المؤسسات العامة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث: دولة المواطنة ، الدولة المدنية الحديثة

النظام السياسي في دولة المواطنة يعتمد على مبدأ أنّ جميع الأفراد في الدولة بغضّ النظر عن خلفياتهم العرقية، الدينية، أو الثقافية، يتمتّعون بحقوق متساوية ويعاملون على قدر المساواة. في هذه الدولة يعتبر المواطن هو الوحدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام القانوني والسياسي، حيث تمنح حقوق وواجبات المواطن بناء على انتمائه إلى الدولة، وليس بناء على هويته الخاصة او أيّ معيار آخر، تعدّ الدولة المدنية الحديثة نموذجًا سياسيًا يقوم على مبدأ المواطنة، حيث يتمّ الفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات لجميع الأفراد بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو العرقية أو الدينية. في لبنان، لطالما شكّلت الدولة المدنية محورًا للنقاش السياسي والفكري، خاصة في ظل النظام الطائفي الذي يتحكم في مؤسسات الدولة منذ الاستقلال. ومع ذلك، يبرز طرح الدولة المدنية كضرورة ملحّة لمعالجة أزمات الحكم، والفساد، والمحاصصة، وتعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين. ومن هنا سوف نعالج هذا المطلب من خلال فرعين :ألفرع الأول : المساواة في الحقوق والواجبات، ألفرع الثاني : دولة مدنية لا طائفية.

(30): فؤاد خورير, دور التعليم في بناء الدولة الحديثة ، منشورات دار الآداب، 2016، ص. 110.

(31): مروان معوض ,المجتمع المدني اللبناني: نحو دولة مدنية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص. 130.

الفرع الأوّل : المساواة في الحقوق والواجبات

الدولة المدنية الحديثة في لبنان، مثلها مثل العديد من الدول التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين مواطنيها، تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاجتماعي. وهذا المبدأ يُعتبر حجر الزاوية في النظام القانوني اللبناني، حيث تهدف الدولة إلى منح جميع المواطنين حقوقًا متساوية بغض النظر عن دينهم، طائفتهم، جنسهم، أو خلفياتهم الاجتماعية، مع التأكيد في الوقت نفسه على واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع .

ولبنان الذي يتمتع بتنوع طائفي وعرقي معقد، يعتمد على النظام الطائفي في تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب العامة، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه تطبيق المساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات في هذا السياق. ففي حين أن الدستور اللبناني ينصّ على احترام حقوق الإنسان وحريات الأفراد[32]، فإن الطائفية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسية التي هيمنت على النظام السياسي اللبناني قد شكّلت تحديات حقيقية لتحقيق المساواة الشاملة بين المواطنين. فالحقوق في الدولة المدنية الحديثة تشمل العديد من المجالات التي تضمن حرية الأفراد وكرامتهم. في لبنان، هذه الحقوق تتضمن الحق في حرية التعبير، وحرية المعتقد، وحق المشاركة في الانتخابات والمناصب العامة. ومع ذلك، رغم أن هذه الحقوق مضمونة دستوريًا، فإن الواقع السياسي والاجتماعي قد يشهد حالات من التمييز الطائفي أو السياسي الذي قد يقيّد القدرة على ممارسة هذه الحقوق بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، أما فيما يتعلق بالواجبات، فإن الدولة المدنية الحديثة تتطلب من جميع المواطنين التزامهم بالقوانين، ودفع الضرائب، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. ففي لبنان، يواجه هذا المبدأ تحديات متعلقة بإشراك كافة فئات المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية، خاصة في ظل النظام الطائفي الذي يؤدي إلى هيمنة بعض الطوائف على مختلف المناصب الحكومية. ومع ذلك، يتعيّن على كل مواطن لبناني أن يحترم القوانين العامة ويمارس واجباته تجاه الدولة، مثل التصويت في الانتخابات أو احترام القوانين التي تحكم النظام الاجتماعي والاقتصادي. من جهة أخرى، يعد المبدأ الأساسي للمساواة في الدولة المدنية الحديثة هو ضمان تساوي الفرص أمام الجميع في شتى المجالات، من التعليم إلى العمل وصولًا إلى التمتع بالخدمات العامة في لبنان، ورغم التقدم الملحوظ في العديد من المجالات مثل التعليم والصحة، إلا أن الفجوات الطائفية ما زالت تؤثر على توزيع

(32) : وليد جنبلاط ، الطائفية في لبنان: تاريخ وأثر ص. 63, دار البيان ، 207 ، ص. 57.

الفرص الاقتصادية والاجتماعية، مما يعرقل تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين.

العدالة الاجتماعية في لبنان لا تزال بحاجة إلى تعزيز عبر إصلاحات سياسية حقيقية تعمل على تجاوز الطائفية والتفرقة بين المواطنين، لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع، وهو ما يشكّل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة اللبنانية في سعيها إلى بناء دولة مدنية حقيقية علاوة على ذلك، تقوم الدولة المدنية الحديثة بتوفير آليات قانونية للمراقبة والتصحيح عندما تحدث أيّة انتهاكات لحقوق الأفراد أو حالة من عدم المساواة. يمكن للمواطنين اللجوء إلى القضاء أو الهيئات الرقابية للتأكد من أن حقوقهم مكفولة وأنهم يعاملون بالتساوي مع الآخرين.وبذلك، فإن المساواة في الحقوق والواجبات في الدولة المدنية الحديثة لا تقتصر على المساواة الشكلية، بل تشمل ممارسات حقيقية لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف. وهي عنصر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أساسي لبناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، حيث يتمتع الأفراد بالحماية القانونية ويشعرون بالأمان في ممارسة حقوقهم ومتابعة واجباتهم .

الفرع الثاني : دولة مدنية لا طائفية

العبور إلى دولة مدنية لا طائفية في لبنان هو موضوع معقد ويعكس تحديات سياسية واجتماعية كبيرة لبنان يواجه نظامًا طائفيًا متجذرًا في بنيته السياسية والاجتماعية، والتغيير يتطلب نهجًا تدريجيًا ومدروسًا، فلبنان دولة مدنية لا طائفية هو موضوع مرتبط بتحقيق التوازن بين الاعتراف بالاختلافات الدينية والطائفية وبين بناء دولة تعتمد على المبادئ المدنية والسياسية بدلاً من الانقسامات الطائفية، الدولة المدنية هي دولة تحكمها القوانين والسياسات بعيدًا عن الاعتبارات الدينية والطائفية. في هذه الدولة، يُعامل المواطنون على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون بغضّ النظر عن دينهم أو طائفتهم. وبالتالي، لا يتم تحديد المناصب السياسية أو الحقوق بناءً على الانتماء الديني أو الطائفي، بل على مؤهّلات المواطنين وكفاءاتهم. دولة لا طائفية في لبنان تعني أن لبنان لا يعتمد على الطوائف الدينية في تحديد المناصب السياسية أو الحقوق المدنية، في هذا السياق يصبح المواطن اللبناني بغضّ النظر عن دينه أو طائفته، متساويًا أمام القانون وله نفس الحقوق والواجبات، هذا يساهم في بناء دولة قائمة على العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها.

إن تحقيق دولة لا طائفية في لبنان يتطلب عدة خطوات إصلاحية :

-إصلاح النظام السياسي والدستوري

تعديل الدستور: يعتبر تعديل الدستور اللبناني خطوة أساسية نحو تحقيق الدولة المدنية اللادينية. في الوقت الحالي، يحدد الدستور اللبناني التوزيع الطائفي للمناصب في الدولة (رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية المارونية، رئيس الحكومة من الطائفة السنية، ورئيس البرلمان من الطائفة الشيعية). لتأسيس دولة مدنية لا طائفية، يجب إزالة هذه المواد من الدستور والتأسيس لآلية تضمن توزيع المناصب وفقًا للكفاءة والمساواة بين المواطنين دون النظر إلى الطائفة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلغاء المحاصصة الطائفية: يجب أن يشمل الإصلاح السياسي أيضًا إنهاء المحاصصة الطائفية في الحكومة والمناصب العليا.

-إصلاح النظام الانتخابي

نظام انتخابي غير طائفي: يجب اعتماد نظام انتخابي يحفّز التنافس بين الأحزاب السياسية على أساس البرامج السياسية والكفاءات بدلًا من الطائفة أو الدين. هذا يمكن أن يتضمّن استخدام النسبية أو تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن تمثيل جميع فئات المجتمع. ويعدّ اعتماد نظام انتخابي غير طائفي خطوة مركزية نحو إصلاح النظام السياسي اللبناني وبناء دولة مدنية ديمقراطية. أن "النظام النسبي في دائرة انتخابية واحدة على مستوى لبنان[33]، ومن دون قيد طائفي، يُعدّ الخيار الأكثر ملاءمة لتجاوز الطائفية السياسية، وتحقيق تمثيل عادل ومتوازن للقوى السياسية، بعيدًا عن المحاصصة الطائفية".

-إصلاح التعليم وتغيير الوعي الاجتماعي

تعليم المواطنة: يجب إصلاح النظام التعليمي في لبنان ليعزّز القيم المدنية والمساواة والعدالة. يجب أن يتعلم الطلاب أن يكونوا مواطنين فاعلين في دولة مدنية قائمة على حقوق الإنسان والمساواة، وليس على الطائفية. التوعية عبر المناهج التعليمية عن القيم المشتركة والمواطنة يمكن أن تساعد في التقليل من الانقسامات الطائفية بين الأجيال القادمة.

(33) : الدكتور مصطفى دندشلي، قانون الانتخابات في لبنان، المركز الثقافي للبحوث والتوثيق – صيدا، 2022، ص. 198 .

ويُعد إصلاح القطاع التربوي في لبنان خطوة جوهرية على طريق بناء الدولة الحديثة، خصوصًا من خلال إدماج مفاهيم المواطنة الفاعلة في المناهج التعليمية.

مشاركة المجتمع المدني: من الضروري أن يكون للمجتمع المدني دور كبير في هذا التحول[34]. يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية دورًا في الضغط على السلطات السياسية لتحقيق التغيير، سواء عبر تنظيم حملات مطالبة بالدولة المدنية أو من خلال المشاركة في المفاوضات الوطنية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إصلاح القضاء: القضاء يجب أن يكون مستقلًّا عن أيّة تأثيرات طائفية. ويجب أن يعمل القضاء اللبناني وفقًا للقوانين المدنية التي تضمن العدالة لجميع المواطنين، مع ضمان أن يتم تطبيق القانون بشكل موحد دون اي تمييز.

(34) : جهاد الزين ، من الطائفية الى الدولة المدنية ، دار الجديد ، ص. 58 .

الخاتمة

أن الدولة المنشودة يجب أن تضمن بيئة من الحوار بين جميع مكونات المجتمع اللبناني، بحيث يتم التوصل إلى حلول توافقية تضمن استقرارًا سياسيًا وتعمل على استبعاد العنف والتوترات الطائفية، ويجب أن يكون النظام السياسي قائمًا على مبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة، مع تأكيد ضرورة احترام نتائج الانتخابات والعمل على ضمان التوازن بين القوى السياسية..الدولة المنشودة يجب أن تكون دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتضمن حرية التعبير والمساواة أمام القانون. إنّ الحقوق السياسية يجب أن تكون متاحة لجميع المواطنين دون تمييز، ويجب أن يتمكن المواطن من ممارسة حقه في الانتخابات والمشاركة في صنع القرار، كما يجب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في تفعيل دورها في الرقابة على السلطات الحكومية. وعلى الرغم من وجود هذه الرؤى الطموحة، إلا أن لبنان يواجه العديد من التحديات الكبيرة التي قد تعيق تحقيق الدولة المنشودة، ولكن على الرغم من هذه التحديات، يبقى الأمل قائمًا في أن يكون هناك تحوّل تدريجي نحو دولة تحقّق العدالة الاجتماعية، الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي. وإنّ تحقيق هذه الدولة يتطلب تضافر الجهود الوطنية من جميع الأطراف، ورؤية موحّدة لمستقبل لبنان.

وفي الختام، الدولة المنشودة في لبنان هي تلك التي تتميز بالتعددية والمساواة والعدالة الاجتماعية، حيث يُحترم فيها التنوع الثقافي والديني ويتمّ إرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. مع وجود تحديات كبيرة، إلا أن البناء التدريجي والناضج لدولة مدنية فعالة، شفافة، وعادلة هو الطريق نحو مستقبل مستقر ومزدهر للبنان.وإنّ الخروج من هذه الدولة العميقة في لبنان ليس أمرًا مستحيلًا، لكنّه يتطلّب إرادة سياسية حقيقية، ووعيًا مجتمعيًا بأهميّة الإصلاحات الجذريّة. إنّ بناء دولة مدنية حديثة تقوم على سيادة القانون، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل مستقرّ ومستدام للبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لائحة المراجع والمصادر :

(1) : وليد فياض، لبنان الكبير بين الطموح الوطني والتقسيم الطائفي، دار الفارابي 1998.

(2) :عبيد، حسين. الدولة العميقة والدولة العقيمة في لبنان: بيروت: دار الفارابي، 2024.

(3): فؤاد معلوف، الدولة العميقة في لبنان: الطائفية والفساد، دار النهار للنشر، 2018.

(4) : طلال حطيط ، الدولة العميقة في لبنان، بيروت، دار الفارابي،2020.

(5) : حسين عبيد، جدليات الدولة والطائفة في لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر2022.

(6): جورج قرم ، السياسة والطائفة في لبنان، دار النهار للنشر، بيروت 2011.

(7) : معتز الخطيب، "مأزق الدولة بين العلمانيين والإسلاميين، دار جسور، بيروت، 2016.

(8) : أنطوان مسرّة، النظام الطائفي في لبنان، دار النهار، بيروت، 2008.

(9) : قانون القضاء المذهبي الدرزي ، 1962.

(10) : عبد الحليم فضل الله، الاقتصاد السياسي للطوائف، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2016.

(11): حسين عبيد، القانون الدستوري العام، دار البيان العربي،2022.

(12) : حسان حلاق ، الدولة العميقة في لبنان ،دار النهار للنشر ،بيروت، 2022 .

(13): سمير قصير، اللبنانيون والسلطة ، دار البيان العربي 2021.

(14) :زياد علوش، "لبنان: التنمية آفاق وتحديات ، دار الفارابي.

(15): محمد عابد الجابري ، مفاهيم الدولة الحديثة ، مركز الدراسات والأبحاث السياسية، 2007.

(16) : جون رولز، العدالة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، مركز الدراسات،1971.

(17): علي عبد الله، دور المحاصصة في إضعاف الدولة عام 2012، دار المنهل اللبناني للنشر،2012.

(18) : زياد بارود، الإصلاح القضائي في لبنان ، دار النهار للنشر، 2015.

(19) : جلال امين ، الدولة والسياسة في العالم العربي ، دار النهار للنشر، 2002.

(20) : هشام شرابي، الطائفية السياسية في لبنان ، دار المشرق العربي، 2001.

(21) : فؤاد أبو زيد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في لبنان ،2000.

(22): حسن ميقاتي ، المساواة الاقتصادية في لبنان، 2013.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(23) : سليم الحص ، السياسة والمجتمع المدني في لبنان، 2011.

(24): ناصيف حتي، الإصلاح الإداري في لبنان،منشورات دار النهار، 2014 .

(25) : زياد بارود، إصلاح النظام الإداري في لبنان، منشورات دار الفارابي، 2013 .

(26) : جورج صليبا , القضاء اللبناني – أزمة أم إصلاح ، منشورات معهد الدراسات القانونية ،2008.

(27) : الإصلاح القضائي في لبنان، منشورات معهد حقوق الإنسان اللبناني، 2017.

(28): محمد شمس الدين، إصلاح جهاز الأمن في لبنان، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية،2019.

(29): عادل طليس الإصلاح السياسي في لبنان: التحديات والطموحات ، منشورات دار الفارابي، 2017،

(30): فؤاد خورير، دور التعليم في بناء الدولة الحديثة ، منشورات دار الآداب، 2016.

(31): مروان معوض ، نحو دولة مدنية ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،2017.

(32) : وليد جنبلاط ، الطائفية في لبنان: تاريخ وأثر، دار البيان ، 2007.

(33) : الدكتور مصطفى دندشلي، قانون الانتخابات في لبنان، المركز الثقافي للبحوث، صيدا، 2022.

(34) : جهاد الزين ، من الطائفية الى الدولة المدنية ، دار الجديد ،2020.